سوسويولوجيا الانتخاب في الجزائر

"دراسة حالة الانتخابات البرلمانية لسنة 2012"

أ زعاف خالد

– جامعة البويرة –

الملخص:سنحاول في هذا المقال وصف و دراسة العملية الانتخابية كظاهرة اجتماعية تنتج من خلال التفاعل بين أهم الفاعلين في هذه العملية من ناخبين وأحزاب وبرامج، وذلك بوصف وتحليل خطاباتهم وتصوراتهم للانتخاب والفائدة منه، وما المنتظر من خلال هذا السلوك، ولهذا سنتطرق الى كل فاعل على حدى، حتى نتمكن من معرفة خصوصية كل واحد، ولكي تكون الدراسة واضحة قمنا بتحليل الانتخابات البرلمانية لسنة 2012 في محاولة لمعرفة كيف تفاعلت معها مختلف الأطراف المشاركة، وعلى أثر ذلك قمنا بطرح التساؤلات التالية:

ماهي الخصائص الاجتماعية ومواصفات كل الفاعلين في العملية الانتخابية لتشريعيات 2012؟

وهل تغيرت نظرة الفاعلين لجدوى وفائدة العملية الانتخابية في تحسين الحياة الاجتماعية والسياسية؟

كلمات دالة : الناخب، الأحزاب، البرنامج، المترشح.

تقنيات البحث : هذه دراسة وصفية، حاولنا من خلالها ابراز خصائص كل الفاعلين في الانتخابات التشريعية لسنة 2012، و كذا الاتجاه العام للفاعلين (الناخب ، المترشح ، الحزب). وهي تقوم من الناحية التقنية –بشكل أساسي– على تحليل محتوى برامج الأحزاب وكذا طموحات الناخبين ورهاناتهم.

Abstract: We will try in this article to describe and study the electoral process as a social phenomenon is produced through the interaction

between the main actors in this process as voters, parties and programs by describing and analyzing their speeches and their perceptions for the election and of its benifits and what is expected by this behavior and for this we will discuss each actor individually so we can know the specificity of each and every one and inorder to realize a clear study we will analyze the parliamentary elections in 2012 in an attempt to find out how the interaction of each one of them,so we introduced a range of questions which are as follows:

-What are the social characteristics and specifications of all actors in the electoral process of 2012 legislative?
-did the actors' view to the feasibility and usefulness of the electoral process in improving the social and politicallife changed?
Keywords: voters, political parties, the program, the candidate. research techniques: This study is descriptive We tried to show them the characteristics of each actors in this process and as well as the general direction of the actors (the voter, the candidate, the party) and for that we use content analysis techniques to analyze the content of party platforms and the ambitions of the electorate and their bets.

مقدمة:

لا يخلوا أي تنظيم بشري في عالم اليوم من عمليات التصويت والاختيار عن طريق الانتخاب، وأصبحت من اهم المواضيع التي تشغل الحياة الخاصة للأفراد والجماعات ووسائل الإعلام، و كذا الأحزاب و النقابات و الدول، فأصبحت كل الدول تبحث عن الشرعية لوجودها من خلال الديمقراطية كنظام سياسي و اجتماعي وثقافي يسمح لها بالبقاء، و تبقى الانتخابات هي الألية الوحيدة و المقبولة في وقتنا الحالي في بناء المؤسسات و اختيار الأفراد، و حسب الكثيرين فالانتخابات تكشف عن الخريطة السياسية في البلاد، هذه الخريطة التي تكون إما حقيقية أو مزيفة، يراد بها إبراز قوة الاحزاب أو النظام القائم، و لهذا كان موضوعنا هذا سوسيولوجيا الانتخاب في الجزائر، حيث أردنا من خلاله التعرف على الواقع الاجتماعي الجزائري و تركيبته ومعاييره وأهم القيم الموجودة فيه وعلاقة كل هذا بالانتخاب كسلوك اجتماعي وكمنتوج اجتماعي.

فدراسة الانتخاب لابد لها أن تنمو داخل حقل معرفي يتكون من رصيد تاريخي و ثقافي عام، يمتد عبر التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلد، هذا البلد الذي قبل فترة قريبة (قبل الاستقلال) وحتى قبل التعددية لم يعطي أهمية و قيمة للانتخاب، وقام بتهميشها خاصة وأن الانتخاب وطريقة سيره

يرتبط بمفاهيم غريبة دخيلة على مجتمعنا التقليدي والتي تناقض تقاليده وأعرافه، فتاريخ الجزائر مرتبط بمفاهيم غامضة في تسيير الدولة واخذ القرارات كـ " البيعة" و " أهل الحل و العقد " و "الشيوخ" و"الشورى " و هي مفاهيم لا تؤدي نفس دور الانتخاب وهو حكم الشعب وللشعب وإنما تقصد في اغلبها أنه دائما توجد فئة اجتماعية معينة اجتمعت عندها المال أو الحكمة أو الجاه ولها سلطة القرار دون بقية المجتمع، ممّا ينزع السلطة لباقي المجتمع، كما أن موضوع الانتخابات غامض في استلته، ويرتبط بأوقات الانتخابات فقط، فهو موضوع لا يتناول يوميا في الحياة الاجتماعية، مما أدى إلى بروز موقف سلبي نحوه خاصة عند فئة الباحثين والمثقفين وحتى نتمكن من الخوض في غمار البحث، وحتى نقترب من واقع الظاهرة الحقيقي ومطابقتها بما تستلزمه الدراسة في الميدان، قمنا بعمليات منهجية تمر عبر الفهم والتحليل والتصنيف والتأويل، لمحاولة فهم فهم هذه العملية في واقع سوسيولوجي يتميز بالتغير السريع وعدم الاستقرار في تحديد أهداف اجتماعية قارة وواضحة.

إشكالية الدراسة:

لأجل كل هذا قمنا بدراسة أهم الفاعلين في الانتخابات البرلمانية لسنة 2012، حيث سنحاول دراسة و تحليل كل الظروف التي مرت بها هذه الانتخابات، و كذا تحليل محتوى خطاب كل الفاعلين في هذه العملية حتى يتسنى لنا بناء صورة ميدانية، و بهذا سنقوم بوصف و دراسة خصائص الناخب القانونية والاجتماعية والمرشح والأحزاب الجزائرية وخصائص النواب لعهدة 2012 ، حتى يمكن لنا الإجابة على تساؤلات الإشكالية :

– ماهي الخصائص الاجتماعية ومواصفات كل الفاعلين في العملية الانتخابية التشريعية لـ 2012؟

– هل تغيرت نظرة الفاعلين لجدوى وفائدة العملية الانتخابية في تحسين الحياة الاجتماعية والسياسية ؟

وجاءت الإجابة كالتالي :

– تميزت هذه الانتخابات بترشح فئة الشباب والنساء بقوة في محاولة للسلطة لإنتاج خطاب فحواه هو إعطاء المشعل للشباب.

– أصبح الناخب أكثر عقلانية حيث أصبح اهتمامه بالحياة اليومية والاقتصادية هي من توجهه في العملية الانتخابية حيث أصبحت الخطابات الأيديولوجية التي كانت موجودة في الانتخابات السابقة تؤثر بنسبة أقل لتوجهات الناخب.

من هو الناخب :

تحديد مفهوم الناخب:

لغة: من نخب ، ينخب ، نخبا، أخذ منخبة الشيء، نخب، ينخب، نخبا ، قلبه، جبن فهو نخب، أنخب: جاء بولد جبان، انتخبه: اختاره و انتقاه، اعطاه صوته في الانتخاب، الاختيار، المنتخب: من له حق التصويت في الانتخاب، المنتخب: المختار من أكثر الأصوات في الانتخاب، الناخب، المنتخب، النخبة: المختار من كل شيء. (1)

و يُعرف أيضا الناخبون على أنّهم مجموعة أفراد الشعب الذين يملكون حق ممارسة الانتخاب، ولا تتحدد هذه المجموعة إلاّ إذا كانت تتوفر فيها شروط معينة يحددها قانون الانتخاب، و الهدف من ذلك هو التحقق من وجود الناخب الأقدر على الاختيار. (2)

رهانات الناخب:

للانتخابات سواء كانت (رئاسية ، تشريعية ، اقتراع) خصائص معينة، وأهداف خاصة بها، حسب طبيعة كل انتخاب، و كذا الحملة الانتخابية والتي من المحتمل أن تؤثر على قرار الناخب، لكن ليس كل مشاكل واهتمامات الناخب موجهة نحو المواقف السياسية فقد يهتم الناخب بجزء من الانتخابات أو لا يرى أنه يجد فرق بين المرشحين من حيث مشاريعهم (3)، فمن خلال تحليلنا لخطاب الناخبين لاحظنا بعض الألفاظ والعبارات التي تحمل هذه الأفكار، فنجد أن بعض الناخبين لا يطالبون إلا بالأمن و تحسين القدرة الشرائية، أما الوضع الاقتصادي مثلا فيرون أن المترشحين غير قادرين على معالجته، كما لاحظنا من خلال بعض العبارات التي ترى أن المترشحين، وكذا الأحزاب كلها سواء، ومهما كان الاختيار فنفس الذهنيات ستبقى هي التي تسير الأوضاع السياسية، وأن ما يهم الناخب في مشاركته في الانتخاب هو عودة الأمن والاستقرار المؤسساتي. ورغم ضعف الخطابات الأيديولوجية في هذه الانتخابات الا أن العلاقة بين ميول الناخب وبرامج المترشحين قوية، فالناخب يختار التيار الذي يميل إليه، فالذي يميل إلى تيار إسلامي يحاول أن يختار مشاريع الأحزاب ذات التيار الإسلامي، كما أن الناخب يميل إلى التيارات التي تطابق تصوره فإما إسلامي أو وطني أو عشائري أو لائكي، كما أن الانتماء الاجتماعي أو الديني أو التعاطف مع المترشح قد يؤثر على اختياره.

ولكن مع المراحل التي مرت بها الجزائر تغيرت الاهتمامات و كذا أولويات الناخب، فأصبح يميل إلى من يلبي ضرورياته ومن يملك خطاب جديد و كذا ظهور ألفاظ جديدة كالأمن والسلم والعمل وتحسين المستوى المعيشي فأصبح الناخب أكثر عقلانية.

وسنقوم بتحديد متغير السن لفئة الناخبين حتى نتعرف على أهم الفئة و كذا مطالبها و طموحاتها.

<u>توزيع الهيئة الإنتخابية حسب السن</u>

21664348 نـــــــاخـــــب

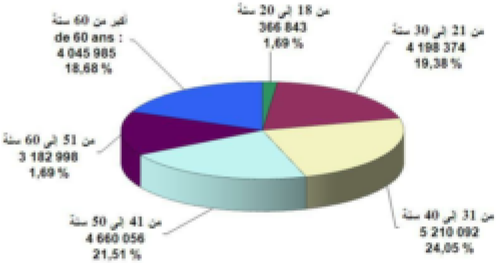

و مما يلاحظ في هذا الرسم أنّ الفئة العمرية الأكثر نسبة هي فئة السن [31-40] بنسبة 24.05% مما يدل أن الناخب الجزائري أصبح أكثر نضجا، وتليها فئة [41-50] كما نلاحظ تقارب بين فئة [21-30] وبين أكبر فئة وهي أكبر من 60 سنة فالتغير الاجتماعي الذي مرت به الجزائر أثر على التكوين الديمغرافي للمجتمع وأصبح يتجه لسن الكهولة فنجد أن النسب الكبرى للناخب الجزائري كلها مرتفعة وبنسب كبيرة ماعدا فئة [51-60]، وقد يعتبر هذا مؤشر على ارتفاع الوعي السياسي لدى المجتمع الجزائري والاتجاه نحو اختيارات أكثر عقلانية في عملية تصويتهم أو حتى في الامتناع عن تصويت بطريقة عقلانية أكثر.

الخصائص الاجتماعية و السياسية للأحزاب و للمرشحين

توجهات أهم الأحزاب المشاركة في الانتخابات التشريعية 2012:

قراءة في برامج الأحزاب المشاركة في 2012:

و قد شارك في هذه العملية حوالي 51 حزب ، طرح كل واحد منهم مشروع يحمل تصوره للوضع الحالي و كيفية إيجاد الحلول الملائمة انطلاقا من خلفية كل حزب ، و لصعوبة تحليل برنامج كل حزب على حدى لكثرة عددها ، فلقد لجأنا إلى تحليل برامج أهم الأحزاب الموجودة في الساحة السياسية

الجزائرية .

برامج الأحزاب :

التجمع الوطني الديمقراطي:

وقد عنون برنامجه بـ "من أجل الاستقرار الوطني في خدمة تنمية الجزائر" و حسب هذا البرنامج فإن الاستقرار يأتي من خلال وضع حد لتسييس دين كل الجزائريين (الإسلام) كما ينص على ذلك الدستور والقانون، ويركز برنامج الحزب الحاكم على ضرورة مواجهة ما يسمى بالخطر الأصولي، و"دعم مكافحة الإرهاب كواجب وطني".

و تبنى الأمين العام للحزب خطابا سياسيا معاديا للإسلاميين خلال الحملة الانتخابية، واعتبر أن الخطر الحقيقي الذي يواجه الجزائر حاليا هو عودة الإسلاميين إلى الساحة السياسية.

ويقوم برنامج الحزب على بناء تحالف سياسي بين مختلف التيارات من أجل قطع الطريق على الإسلاميين ومنعهم من الوصول إلى السلطة سواء عن طريق الانتخابات أو بطرق أخرى.

ويدعم الحزب عمل لجان الإصلاح التي شكلها بوتفليقة والتي كلفت بإعادة صياغة المنظومة التربوية وإصلاح جهاز العدالة، وهياكل الدولة (الإدارة)، كما تبنى برنامج الحزب مواقف صريحة تقوم على المطالبة بإعادة النظر في الأسس التي تقوم عليها المنظومة التربوية، وتبني مناهج تعليمية أكثر انفتاحا، ولا يبدي أي تحفظ بشأن ما تشنه لجنة إصلاح المنظومة التربوية التي أثار تقريرها النهائي جدلا كبيرا .

أما على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، فتبنى التجمع طرحا ليراليا واضحا يقترب كثيرا من البرنامج الذي تم تطبيقه في النصف الثاني من التسعينات، والقائم على تحرير الاقتصاد والتخلي عن السياسات الاجتماعية ذات التكلفة المالية ، ويعتبر أن دعم فتح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي بالاكتفاء فقط بالمطالبة بمجهود اجتماعي أكبر ما هو إلا سقوط في الديماغوجية و هروب إلى الأمام لأن المستقبل سيكون قاسيا، وفي الأخير تبنى الحزب سياسة الخوصصة التي يرى أنه ليس لها من حدود سوى البترول والغاز التي هي ملك للأجيال القادمة.

جبهة التحرير الوطني: [4]

اشتمل البرنامج الانتخابي لحزب جبهة التحرير الوطني الذي دخل به معترك تشريعيات الـ 10 ماي المقبل بقيادة السيد عبد العزيز بلخادم على عدة محاور أساسية تأرجحت بين الشق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي قصد استمالة الناخبين.

ففي المجال الاقتصادي ركز برنامج الحزب على ابتكار طرق مرنة لإدماج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الوطني وكذا الاعتماد على اقتصاد يتمركز بالتوازن على الفلاحة و الصناعة إضافة إلى تحفيز القطاع الخاص دون تمييز مع القطاع العام وإيجاد آليات للمراقبة المرنة والفعالة في ذلك.

وتحرص هذه التشكيلة السياسية أيضا على دعم القطاع الخاص والوحدات الصناعية الصغيرة والصغيرة جدا بمختلف الصيغ وضمن مختلف الأطر. وبخصوص الجانب المالي يلتزم حزب جبهة التحرير الوطني بمحاربة التضخم (ارتفاع الأسعار) لضمان النمو الأعلى وحماية القدرة الشرائية للمواطنين. وللتجارة أيضا نصيبها من البرنامج المسطر لهذه التشكيلة السياسية حيث ستسعى إلى تنظيم تجارة الجملة والتجزئة بما يضمن توفر السلع وعدالة الأسعار إلى جانب تنظيم أسواق الجملة وتعميمها على كل مناطق التراب الوطني دون إهمال دعم وتنظيم أسواق التجزئة.

كما يعد الحزب بمصاحبة الشباب الجامعي ابتداء من بداية سنة التخرج قصد إنشاء مؤسساتهم تزامنا مع تخرجهم. ويسعى إلى دعم الادخار وتشجيعه لضمان نمو يفوق 7 بالمائة سنويا كما ستمثل المرأة كطالبة للعمل بأعداد مطردة إحدى الاهتمامات في أولويات التشغيل بالنسبة للحزب.

وفي شق التربية والتعليم العالي والتكوين والتعليم المهنيين يسعى الحزب من خلال برنامجه إلى إيقاف التدهور في مستوى التحصيل والتعجيل برفع المستوى معا لسهر على استمرارية تكييف البرامج والمتطلبات العلمية والثقافية والاقتصادية إلى جانب الاستعانة بالغرف التجارية والصناعية والمهنية لتحديد الحاجيات وطرق تلبيتها. وسيسعى حزب جبهة التحرير الوطني وفق برنامجه الانتخابي إلى التسريع في إنجاز مشاريع المخطط الخماسي الكفيلة بإنشاء المناصب الاقتصادية الضرورية وذلك لتدارك التأخر وتصديا للإجراءات الإدارية المتثاقلة.

وعلى الصعيد الثقافي يعمل الحزب -وفق برنامجه- على استكمال مشروع مكتبة في كل بلدية ومدها بالتأطير الملائم و استكمال ربطها بشبكة الانترنيت مشددا على ضرورة دعم الجمعيات النشطة في مجال الثقافة و حماية التراث.

وللحد من ظاهرة البيروقراطية والفساد يعمل الحزب – حسب برنامجه الانتخابي- على رصد كل الممارسات البيروقراطية الرشوة والتصدي لها كما سيقوم بالتخلي عن الملفات الإدارية المتكررة بمجرد رقمنة

بطاقة التعريف الوطنية إلا فيما يتعلق بالمستجدات أو الأحداث.

تكتل الجزائر الخضراء:

وهو تكتل حزبي مكون من أحزاب ذات التوجه السياسي (حركة مجتمع السلم وحركة النهضة وحركة الإصلاح) نتج عن تغيرات سياسية أهمها إنهاء التحالف الرئاسي.

أن برنامج الحملة الانتخابية للتكتل يضم خمسة أولويات من بينها الاولوية السياسية التي ترتكز على إرساء نظام برلماني عبر تعديل الدستور.

وتتمحور الاولوية الثانية حول الشق الاقتصادي الهادف الى بناء اقتصاد نامي من خلال تنشيط القطاع العام والخاص وقطاع ثالث سماه "قطاع تكافلي". أما الاولويات الاخرى فتتعلق ببناء "مجتمع منتج" و "مواطن متعاون" (الشق لثقافي) ودبلوماسية فاعلة.

كما أن التشكيلات السياسية الثلاثة اتفقت على تقديم برنامج موحد خلال الحملة يمتد إلى غاية 2022 يتضمن 43 محور و 718 إجراء تصب جميعها في خدمة هذه الأولويات.

وعن الشق الاقتصادي للبرنامج أكد التكتل أنه يسعى من خلاله إلى الانتقال من "اقتصاد مبني على الريع البترولي إلى اقتصاد منتج" ولتحقيق هذا الهدف اشترط ما أسماه ب"الإصلاح السياسي" باعتباره "البوابة الرئيسة لمختلف مستويات الإصلاح وفي هذا السياق أشار الناطق باسم التكتل يسعى إلى إنشاء وزارة جديدة هي" وزارة الاقتصاد والتنمية المستدامة" وكذا "بنك وطني يمنح القروض الحسنة" وتعديل قانون الجباية.

الخصائص الاجتماعية للمرشحين :

ستوضح في هذا المبحث بعض الخصائص الاجتماعية للمترشحين كالسن والجنس حتى نتمكن من معرفة ما هي أهم الفئات الاجتماعية المهتمة بالعملية الانتخابية [5]

1 : حسب الجنس

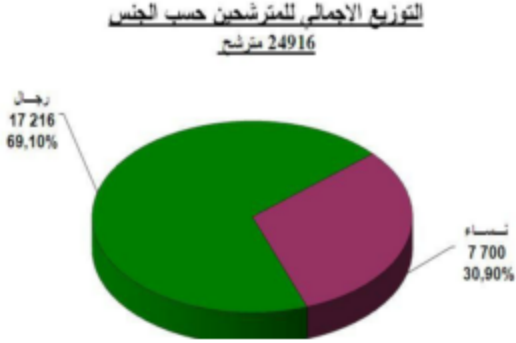

و كما يلاحظ فإن نسبة مشاركة النساء في الانتخابات التشريعية الأخيرة كانت مرتفعة بنسبة 30.90% بمجموع 7700 مترشحة، ومع ذلك لا يعني أن وعي المرأة السياسي ارتفع و إنما يعود الى قانون الانتخابات الاخيرة، الذي أجبر الاحزاب على اشراك المرأة في العملية الانتخابية بنسبة لا تقل عن الثلث، مما فرض على الاحزاب اخضاع القوائم الانتخابية الى تعديلات بحيث تتلاءم مع القانون الجديد، وما يلاحظ أن الاحزاب لم تحدد معايير موضوعية في اختيار مرشحيها النساء ماعدا جنسها كأنثى مما احدث ضجة اعلامية واجتماعية كبيرة على نوعية النساء المترشحات للانتخابات البرلمانية ومدى قدرتهم على تولي مهام النائب في حالة نجاحهم.

2 : حسب السن:

و ستبين من خلال الرسم البياني أن الفئة العمرية الاكثر ترشحا هي فئة [31 – 40] حيث وصل العدد إلى 8714 مترشح بنسبة 34.08% وهي فئة تتميز بأنها مازالت شابة و طموحة كما أن الاحزاب أصبحت تميل الى الفئات الشابة في محاولة لإنتاج خطاب سياسي يركز على الشباب * وتأتي الفئة الثانية هي فئة السن [41 – 50] بنسبة 30.66% بمجموع 7640 مترشح و هي فئة يكون فيها المترشح أكثرا نضجا وفهما للحياة السياسية، وجاءت فئة ما فوق أكثر من 60 سنة الاقل ترشحا حيث وصلت النسبة إلى 3.48% بمجموع 867 مترشح.

*و سنلاحظ أن الفئة العمرية عند النواب تغيرت حيث اصبحت فئة الكهول والشيوخ هي المسيطرة ويدل هذا أن الفئة الشابة ما هي إلا ورقة للحملة الانتخابية كما أن معظم الشباب ليست على رأس القوائم فالهدف منهم هو ملئ القوائم و جلب أكبر عدد من الناخبين للتصويت فقط.

توزيع المترشحين رجال حسب السن
17216 مترشح

و يمثل هذا الجدول توزيع المترشحين الرجال حسب السن في محاولة منا للربط بين الجنس و العمر حيث تبين أن اكبر فئة تترشح هي فئة [31 – 40] بنسبة 33.50% بمجموع 5767مما يدل على الاهتمام المتزايد لفئة الشباب بالعملية الانتخابية كما أن المكاسب المادية المنتظرة في حالت الفوز أغرت فئات اجتماعية كثيرة و جاءت اضعف نسبة لفئة أكبر من 60 سنة بنسبة 4.42 % بمجموع

لا يزيد عن 761 رجل و قد يرجع ضعف هذه النسبة إلى الخطاب السياسي الحالي خاصة مع الثورات العربية حيث أصبح التركيز قوى على فئة الشباب في محاولة لجلبهم في العملية السياسية .

و يأتي الجدول التالي ليوضح العلاقة بين المشاركة النسوية وسنهم ورغم أن نسبة المشاركة النسوية ضعيفة على العموم لكن الملاحظ في الجدول أن فئة ما بين [31 – 40] هي الفئة الاكثر مشاركة في الانتخاب بنسبة 38.27% حيث وصل عدد المترشحات الى 2947 مترشحة مما يدل على محاولة دخول المرأة خاصة الحياة السياسية وشعورها بالمساواة مع الرجل كما أن هذه الفئة تتميز بمستواها العلمي و كذا دخولها مجال العمل وبقوة وتبقى أضعف نسب للفئات كبيرة السن حيث لم تتعدى نسبة 1.38% لفئة أكبر من 60 سنة بإجمال 1.6 مترشحة و 9.49% لفئة [51 – 60] بعدد لا يزيد على 731 مترشحة. وهي نسب ضعيفة جدا ويعود هذا الى عدم ميل المرأة الى الحياة السياسية بشكل عام كما أن النساء في هذا السن ينتمين الى واقع اجتماعي مغاير حيث كانت المرأة لا يحق لها التدخل في الحياة الاجتماعية بشكل عام و الحياة السياسية بشكل خاص.

نتائج الانتخابات البرلمانية لسنة 2012:

قراءة في نتائج الانتخابات :

فاجأت نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية معظم المراقبين العرب والأجانب، تراجع الأحزاب الإسلامية عن مركز الصدارة في احتلال المقاعد النيابية في البرلمان، والتي كانت ستخولها بالطبع استلام السلطة في البلاد وكانت هذه الأحزاب الإسلامية قد شاركت في الانتخابات بسبعة أحزاب، منها ثلاثة متحالفة تحت لافتة "تكتل الجزائر الخضراء"، وهي حركات: "مجتمع السلم" و"النهضة" و"الإصلاح".. علاوة على "جبهة التغيير" و"جبهة العدالة والتنمية" و"جبهة الجزائر الجديدة" و"حزب الحرية والعدالة."

وفور إعلان النتائج الرسمية للانتخابات، التي أسفرت عن فوز الحزب الحاكم "حزب جبهة التحرير الوطني" بـ220 مقعداً من أصل 462، وحليفه في التحالف الرئاسي "حزب التجمّع الوطني الديمقراطي"، حيث حصل على 68مقعداً، وبعدما لم تحصل الأحزاب الإسلامية السبعة مجتمعة سوى على 59مقعداً. فور إعلان هذه النتائج إذا، علق رئيس "جبهة العدالة والتنمية " الإسلامية عبد الله جاب الله بالقول: "نحن لا نعترف بهذه النتائج، لأنها تشكل عدوانا على إرادة الأمة وتؤسس لحال من اللاأمن واللااستقرار "، وأردف: "إن السلطة أغلقت باب الأمل في التغيير عن طريق الصندوق، ولم يعد يبقى للمؤمن بالتغيير إلا الخيار التونسي.. ونحن له في الوقت الملائم."

أما نائب رئيس "حركة مجتمع السلم" (الإخوان المسلمون) عبد الرازق مقري فقد صرح أن حركته "باتت في وضع مريح الآن، لأن السلطة أعطتها المبرر للدخول في المعارضة بعد النتائج الانتخابية المعلنة، والتي لا تعبر عن مكانة التيار الإسلامي وحجمه". وأكد على أن البرلمان الجديد لن يصمد أمام الأزمات المتلاحقة التي تعيشها الجزائر، وأن السلطة ستجد نفسها في مواجهة الشارع هذه المرة.

و تجدر الإشارة إلى أن الانتخابات التشريعية الجزائرية الأخيرة كانت قد جرت تحت مراقبة أكثر من 500 مراقب دولي جاء تقييمهم العام إيجابياً. فلقد صرح مثلا، رئيس بعثة مراقبي الاتّحاد الأوروبي (150مراقباً) بأن ظروف الانتخابات كانت مرضية بصورة عامة، ما خلا بعض حوادث محدودة جداً."

ورأى كبير مراقبي الاتّحاد الإفريقي (200 مراقب) أن "التصويت كان حراً وشفافا وقانونيا"

ومن جهته علق المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية "إن ولاية تشريعيّة جديدة بدأت في الجزائر ونأمل أن تسهم في تعزيز وتعميق عملية الإصلاحات السياسية التي أعلنها الرئيس بوتفليقة وينتظرها غالبية الجزائريين."

و للمرة الأولى في تاريخ الانتخابات التشريعية الجزائرية، وربما على مستوى الكثير من البرلمانات العربية والأجنبية، أظهرت نتائج التصويت كسحا هائلا لمصلحة المرأة الجزائرية وحراكها السياسي التمثيلي

الشعبي؛ فلقد حصدت المترشحات الجزائريات 148مقعدا من مقاعد البرلمان الـ 462 ويعود الفضل في ذلك، كما ذكرت وسائل الإعلام المختلفة، "إلى التعديلات التي أدخلت على قانون الانتخاب الذي يفرض على الأحزاب إدراج النساء بنسبة 30%على قوائمها الانتخابية."

وإذا كانت نسبة المشاركة في الانتخابات الجزائرية البرلمانية الأخيرة قد وصلت إلى 43%، حيث صوّت 9 ملايين من أصل 21 مليون مواطن جزائري مسجلين على لوائح الشطب الانتخابية، فإن ذلك، وعلى الرغم من أنه سجل تقدماً بنسبة أعلى مما كانت عليه النسبة في الانتخابات البرلمانية السابق (2007)، والتي بلغت نحو 37%، إلا أن ذلك كله لم يمنع وزير الداخلية الجزائري دحو ولد قابلية من تسجيل اعترافه بأن نسبة الامتناع عن التصويت ظلت قائمة ومتزايدة ومخيبة لآمال معظم المعنيين بالعملية السياسية. وأمل أن يمارس الناخب الجزائري واجبه الديمقراطي أكثر في الاستحقاقات البرلمانية المقبلة.

نتائج الانتخابات:

النتائج الرسمية لنسب المشاركة في انتخابات 10 ماي2012*

عدد الناخبين المسجلين	**21645841**
عدد الناخبين الذين صوتوا	**9339026**
نسبة المشاركة	**%43.14**
عدد الأصوات المعبر عنها (الصحيحة)	**7634979**
عدد الأصوات الملغاة	**1704047**
نسبة الأصوات المعبر عنها/عدد الناخبين	**%35.27**
نسبة الأصوات المعبّر عنها/عدد السكان	**%20**

*النتائج الرسمية التي أعلن عنها المجلس الدستوري في يوم 2012/05/15

إذا سلمنا أن هذه الأرقام هي النتيجة السليمة لانتخابات "نزيهة" و"شفافة" –وهناك أكثر من سبب للشك في أن النسبة المعلنة أعلى من النسبة الحقيقية– فإن أول ملاحظة عليها هي نسبة المشاركة

المعلنة المنخفضة (43.14%) مقارنة مع نسب المشاركة على المستوى الإقليمي، خاصة في تونس (52%) ومصر (54%) بعد سقوط نظامي بن علي ومبارك.

وقد جرت هذه الانتخابات في موعدها الطبيعي لتجديد البرلمان الذي انتهت عهدته القانونية (تجري الانتخابات البرلمانية في الجزائر كل خمس سنوات)، ولكنها تزامنت مع موجة الربيع العربي ودفعت هذه الأوضاع الإقليمية الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى المبادرة بعملية إصلاح سياسي عبر إطلاق حوار وطني مع الأحزاب السياسية وعدد من الشخصيات المقربة من النظام من أجل الإعداد للانتخابات التشريعية في إطار سياسي وقانوني جديد.

هذا الحوار الوطني، الذي جاء بمبادرة من الرئيس وتحت السيطرة الكاملة للسلطة السياسية الحالية وفي غياب ممثلين عن المجتمع المدني[6]، أفضى إلى إجراء عدد من التعديلات القانونية. وأقر نوّاب الشعب السابقون قبل انتهاء عهدتهم القانونية قانون انتخابات جديدا، وفتحت وزارة الداخلية الباب لاعتماد ما لا يقل عن 22 حزبا جديدا قبل أقل من شهرين من موعد الانتخابات التشريعية، مع أنه لم يسمح النظام بتأسيس أي حزب سياسي جديد منذ سنة 1999، وفتح الباب لتأسيس أحزاب جديدة بطريقة مفاجئة، كنتيجة للربيع العربي، حتى يعطي الانطباع أن السلطة تتبنى أجندة للإصلاح السياسي وأن الانتخابات التشريعية القادمة سوف تنظم في جو سياسي جديد يفتح الباب للمنافسة الشفافة والنزيهة. ودخلت هذه الأحزاب الجديدة الانتخابات التشريعية، ولم يكن بإمكانها أن تكون جاهزة لخوضها خلال هذه الفترة القصيرة، لأنها تفتقر إلى القاعدة الشعبية وإلى الهيكل الحزبي في الميدان.

نظرا لسجل منظومة الحكم في الجزائر في تزوير الانتخابات منذ الاستقلال، باعتراف جميع المراقبين، نستطيع أن نجزم أنه كان هناك قدر معين من التزوير في نسبة المشاركة وفي عدد الأصوات التي تحصلت عليها جميع الأحزاب، وخاصةً جبهة التحرير الوطني التي ظفرت بأغلبية المقاعد (224 مقاعد من أصل 462 مقعدا، أي 45% من مقاعد مجلس الشعب). ولكن من ناحيةٍ أخرى، فإن لهذه النتائج قدرا من مطابقة الواقع في هيكليتها، أي أنه ليس من المستبعد أن تكون جبهة التحرير الوطني قد حلت في المرتبة الأولى ولكن ليس بهذا العدد الكبير من المقاعد الذي يبدو غير واقعي. بالفعل، ما زال التيار الوطني، الذي يمثله حزبا جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، يحظى بوجودٍ قوي في المجتمع الجزائري وخاصة في وسط جيل الثورة، ولكنه من المستبعد جدا أن يكون حزب جبهة التحرير الوطني قد حصل على هذا العدد الهائل من المقاعد نظرا لحالة الانقسام والصراع الداخلي والانشقاقات التي دخل بها الانتخابات التشريعية، ووصلت التجاذبات داخل الحزب إلى درجة محاولة سحب الثقة من أمينه

العام، عبد العزيز بلخادم في أوج الحملة الانتخابية. وعند الحديث عن اتهامات التزوير التي أطلقتها الأحزاب الرافضة لنتائج الانتخابات، تجدر الإشارة إلى أنها لم تستطع أن تقدم أي دليل قاطع على التزوير.

و قد بلغت نسبة الممتنعين عن التّصويت 56.86% من المسجلين في القوائم الانتخابية، وهو مؤشر سياسي واجتماعي بارز يدل على عزوف جزء كبير من المجتمع الجزائري عن المشاركة في الانتخابات الأخيرة، إذ أجمعت تحاليل مراقبين للوضع الجزائري أن جزءا كبيرا من هذا الامتناع هو مقاطعة للانتخابات، وهو ما يعد موقفا سياسيا. وما يدعم هذا التحليل هو الرقم المعتبر للأصوات التي ألغيت، وكان سبب الإلغاء في أغلبها أن الأظرف كانت فارغة معبرة عن رفض أصحابها تزكية أي من القوائم المترشحة. وقد بلغ عدد الأصوات الملغاة 1704047 صوتا أيْ قرابة 20% من الذين أدلوا بأصواتهم.

ونسبة المشاركة في حدّ ذاتها (43%) نسبة ضعيفة مقارنة بالإمكانيات الطائلة التي سخرتها الدولة في مجال الدعاية الانتخابية من أجل حث المواطنين على المشاركة الواسعة. لقد استعملت الحكومة الجزائرية جميع الوسائل الدعائية من أجل تعبئة الشارع الجزائريّ لصالح المشاركة في الانتخابات التشريعية، ووصل الأمر إلى درجة تدخل الرئيس شخصيا في الحملة الانتخابية وحث المواطنين على المشاركة بقوة في الانتخابات التشريعية. وفي هذا الصدد، قارن الرئيس بوتفليقة، في خطاب ألقاه في شهر فيفري 2012، هذه الانتخابات باندلاع ثورة التحرير في نوفمبر 1954، وقال: "المرحلة صعبة جدا، للدرجة التي يمكن وصف الخروج يوم العاشر من ماي المقبل، بأنه يشبه في أهميته الإعلان عن إطلاق الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر"، واستطرد محذرا من عواقب وخيمة في حال عدم المشاركة الواسعة والتي قد تصل إلى درجة التدخل الخارجي[7]. كما جدد رئيس الوزراء ، التهديد نفسه، في خطاب ألقاه في آخر يوم من أيام الحملة الانتخابية، محذرا من العودة إلى سنوات الاقتتال الداخلي في حال مقاطعة الانتخابات؛ وشبه الربيع العربي بالطوفان[8]. لقد انخرط الرئيس بوتفليقة بقوة في الحملة الانتخابية وكان لآخر خطاب له في سطيف، والذي لمح فيه إلى انتمائه الحزبي لجبهة التحرير الوطني، الأثر البالغ وعلى مستويين، الأول على شريحة من الناخبين، نظرا للرصيد العاطفي الإيجابي الذي يتمتع به عند جزء لا يستهان به من الشعب، والثاني على جهاز الدولة الذي يأثر بتوجيهات الرئيس.

أما بالنسبة للأصوات فقد تحصلت جبهة التحرير الوطني على (1324363 صوتا) والتجمع الوطني الديمقراطي (524057 صوتا) –وهما الحزبان اللذان يمثلان أساس التحالف الرئاسي الذي

يستند عليه النظام والرئيس خاصة- وهي تمثل في الواقع 8.5% من المسجلين، و19.8% من الناخبين، و24.2% من الأصوات المعبر عنها فقط، إلا أنها سمحت لهما بالسيطرة على 60% من المقاعد. النتيجة هي أن القاعدة الشعبية للتحالف الرئاسي وللنظام السياسي التي أفرزتها هذه الانتخابات محدودة جدًّا.

خاتمة :

نخلص إلى ان النظام الانتخابي الحالي، وإن حقّق نوعا من التمثيل المتوازن بإيصال ممثلي الأحزاب الصغيرة من حيث عدد الأصوات المتحصل عليها خلال العملية الانتخابية (الباقي الأقوى)، إلا أن القائمة المغلقة أغلقت بداخلها إمكانيات النمو الديمقراطي بعزلها للنظم والمنهج للتيار السياسي الإسلامي، وكذا تغير الخطاب الاجتماعي للناخب حيث أصبح أكثر عقلانيا وفردانيا واقتصاديا واصبح الناخب لا يميل للأفكار الأيديولوجيا، وهذا ما لم تستوعبه الأحزاب والتيارات السياسية في الجزائر حيث مازالت تنتج خطابا أيديولوجيا متشبع بأفكار مرتبطة بالهوية أو الدين أو اللغة مما جعلها خارج السرب وانتج قطيعة مع الناخب. هذه النقطة استثمرها النظام لصالحه من خلال شراء السلم الاجتماعي من جهة بزيادة الأجور وتوزيع الريع و كذا التقليل من أهمية الأحزاب وفوائدها في بناء دولة قوية ، كما أن الناخب الجزائري اختار الأحزاب التقليدية والمعروفة في محاولة منه لتفادي الدخول فيما يسمى بالربيع العربي، فانتخاب حزب جديد دون معرفته ومعرفة خطابه هو شكل من أشكال المخاطرة لا يريد الناخب الجزائري المغامرة فيها ولهذا كان التفاعل سلبي مع الأحزاب الجديدة وحتى مع الأحزاب الإسلامية، فمن جهة فقد الناخب الجزائري الثقة في الأحزاب الإسلامية بسبب الصراعات و التشققات التي عرفتها، ومن جهة أخرى فقد دعم حزب الرئيس بحثا على أكبر قدر من الاستقرار والأمان رغم وضعيته الاقتصادية المزرية وضعف القدرة الشرائية إلا أن بعبع الربيع العربي جعل الناخب يتفادى أي محاولة تغيير على كل المستويات.

المراجع :

إبراهيم فلاق، **قاموس عربي ،عربي**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1997.

محمد فرج الزائدي . **مذكرات النظم السياسية** . مطبعة الجامعة المفتوحة، بدون بلد، الطبعة 2، سنة 1997.

BOY DANIEL, MAYER NONNA, L'électeur a ses raisons, Presses de la fondation nationale des sciences politiques, Paris, France, 1997.

الشروق أون لاين:

2012/2/23http://www.echoroukonline.com/ara/articles/123019.html

الخبر، 2012/5/6:http://www.elkhabar.com/ar/politique/288795.html.

موقع حزب جبهة التحرير الوطني

موقع المجلس الدستوري

موقع حزب حمس

موقع وزارة الداخلية

موقع المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات

الهوامش:

إبراهيم فلاق، **قاموس عربي ،عربي**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1997، ص 512.

محمد فرج الزائدي . **مذكرات النظم السياسية** . مطبعة الجامعة المفتوحة، بدون بلد، الطبعة 2، سنة 1997، ص 297 .

BOY DANIEL, MAYER NONNA, L'électeur a ses raisons, Presses de la fondation nationale des sciences politiques, Paris, France, 1997, p 219

موقع حزب جبهة التحرير الوطني.

موقع وزارة الداخلية

31 ماي 2012 .الموقع الرسمي للمركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات

الشروق أون لاين، 2012/2/23: http://www.echoroukonline.com/ara/articles/123019.html

الخبر، 2012/5/6: http://www.elkhabar.com/ar/politique/288795.html.